العدد (1558) السنة السادسة - الاربعاء (15) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

البابا بنديكتوس يصلي من "اجل اهتداء قلوب منفذي اعمال العنف"

سياسيون لـ(المدى): ايد خارجية وراء تفجير الكنائس واثارة الفتنة

فشل رهان تمزيق وحدة العراق .. ا.ف.ب

بغداد / احياء الموسوي - شهاب العزاوي

اتهم سياسيون جهات خارجية تعمل على اثارة الفتنة في العراق، وذلك عقب التفجيرات الاخيرة التي استهدفت الكنائس في بغداد والموصل.

واكد عضو مجلس النواب عن التحالف الكردستاني سعد البرزنجي ان الغاية من استهداف المسيحيين هي لزرع الفتنة بين مكونات الشعب العراقي. واوضح البرزنجي في اتصال مع (المدى) ان هذه التفجيرات تعبر عن إفلاس قوى الظلام التي لا ترعى حرمة الإنسان ولا دور العبادة، وأنها حلقة من سلسلة الجرائم التي تقف وراءها أجندة خبيثة الهدف منها إشعال نار الفتنة وإبقاء دوامة العنف تدور في هذا البلد الجريح، مشددا على تقوية الاواصر وزيادة الثقة في المجتمع العراقي والدفاع عن المكاسب التي حققتها الحكومة للقضاء على هذه المؤامرات في كل مناطق البلاد. واكد ان هذه التفجيرات يقف وراءها دعم وتمويل خارجي الغاية منه هو زرع الفتنة بين مكونات المجتمع، موضحا انه لاتوجد هناك خلافات بين مكونات المجتمع الدينية، بل إن هناك أيادي تعمل لأجندات خارجية تبغي إثارة الفتنة.

وقام ارهابيون بتفجير ستة كنائس منذ مطلع الاسبوع الجاري في بغداد والموصل، وهو ما اعاد الى الذاكرة موجة التفجيرات التي طالت الكنائس في العام ٢٠٠٦، والتي ادت ايضا الى نزوح كبير للمسيحيين من العراق.

من جهته قال النائب يونادم كنا ان الكنائس ليست هي وحدها المستهدفة من قبل الارهاب وانما اماكن عديدة من دور العبادات المختلفة واصفا الاعمال الارهابية التي تطال دور العبادة بالجبانة وذات طبيعة اجرامية في النيل من قدرات الحكومة. واضاف كنا في تصريح لـ(المدى) ان هناك اجندات خارجية، وقد توقعنا هذه الاعتداءات الارهابية لانهم خسروا ورقة مهمة، مضيفا ان هذه الهجمات هي من اعداء كل العراق وهدفهم تحقيق الفتنة الطائفية، الا ان العراق اثبت وحدته ازاء اعمال العنف المتكررة وان الحكومة متماسكة وحيادية.

ودعا كنا الى تماسك جميع الكتل السياسية فيما بينها ومعالجة الخلافات وعدم تدخل الاجندات الخارجية في سياستها، كما اشار الى ان على الحكومة الانتباه لحماية دور العبادة وليس الكنائس فحسب، وعليها ان تجهز قوات خاصة مدربة للحماية بهذا الشأن.

واستنكر الناطق الرسمي بإسم الحكومة علي الدباغ "الهجمات الإرهابية الآثمة التي إستهدفت عدداً من الكنائس في بغداد والموصل والتي أدت الى وقوع ضحايا أبرياء". واضاف في بيان "أن هذه الاعتداءات تستهدف إعادة محاولة إشعال فتنة بين مكونات الشعب العراقي والذين لم تنجح كل المحاولات السابقة التي كانت تستهدفهم والتي تمثل فكراً منحرفاً يستهدف دوراً آمنة للعبادة وتستهدف الإنسان العراقي والعراق"، مؤكدا بأن "الحكومة وجهت الأجهزة الأمنية بأن تتخذ خطوات حازمة لحماية الكنائس ودور العبادة تجاه هذه المحاولات الإرهابية والى تكثيف الجهد الوطني لإفشال هذه المحاولات الإجرامية".

وفي هذا الاطار قال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا انه جرى تعزيز الاجراءات لحماية المواقع الدينية التي كثيرا ما يستهدفها ارهابيون يحاولون اثارة توتر طائفي. وأضاف عطا ان "الاجراءات التي اتخذت لاعادة نشر قوات الامن بهدف التركيز على الاهداف الحيوية مثل المساجد والحسينيات والكنائس". وتوقع أن "تكون الفترة المقبلة مرحلة حاسمة في تاريخ العراق كما توقع حدوث بعض العمليات الارهابية".

اما البابا بنديكتوس السادس عشر فقد دعا الحكومة الى "المساهمة في تعايش عادل وسلمي" بين الطوائف في العراق. وفي رسالة وجهها سكرتير دولة الفاتيكان تارسيسيو بيرتون الى بطريرك الكلدان في بغداد ونشرتها صحيفة "لوبزرفاتوري رومانو" الناطقة باسم الفاتيكان، شجع البابا "السلطات على القيام بكل ما يمكنها القيام به من اجل دفع تعايش عادل وسلمي بين جميع مكونات الشعب العراقي". واوضح انه "يصلي من اجل اهتداء قلوب منفذي اعمال العنف".

من جانبه قال اسقف الكلدان شليمون وردوني في بغداد انه حذر الحكومة من انهم سيتعرضون للاستهداف وان كنائسهم ستضرب ثانية ولكنهم لم يتلقوا ردا. وأضاف ان السلطات تركت الكنائس دون حماية.

وقال وليام وريدا وهو مسيحي ورئيس منظمة لحقوق الانسان في بغداد ان الارهابيين يهاجمون المسيحيين لكي يحتلوا عناوين الصحف الدولية. واضاف ان المسيحيين هم اضعف حلقة في سلسلة المجتمع العراقي، وان الارهابيين يبحثون عن اهداف جديدة بعد انسحاب القوات القتالية الامريكية.

كما استنكر رئيس ديوان الوقف المسيحي في العراق، أعمال العنف التي استهدفت الكنائس في بغداد مطالبا الحكومة العراقية بحماية الطائفة المسيحية في العراق. وقال عبد الله النوفلي "إننا نستنكر أعمال قوى الشر التي استهدفت الكنائس في بغداد"، مضيفا "نطالب الحكومة العراقية بحماية المسيحيين وتحديد هوية الجهات التي تمارس العنف ضدهم". وأضاف أن "المسيحيين هم الطرف الأضعف بين المكونات العراقية حيث أنهم لا يمتلكون قوى عشائرية تحميهم من الاعتداءات"، مشددا على أن "الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حماية الأقليات كونها الجهة الوحيدة التي تفرض الأمن وتطبق القانون". وأشار إلى أن "المسيحيين يؤمنون بالمحبة والسلام والتعايش مع العرب والأكراد والشبك والتركمان والصابئة الذين كانوا جميعا ضحايا العنف".

الى ذلك دعا الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق آد ملكيرت جميع الاطراف بما فيها الحكومة العراقية لمضاعفة جهودها لحماية الاقليات في البلاد والحفاظ على التنوع الثقافي والعرقي والديني في عموم البلاد. واعرب ملكريت في بيان صادر عن مكتب الامم المتحدة (يونامي) عن قلقه الشديد بسبب استهداف المسيحيين وكنائسهم في بغداد والموصل مشيرا الى "ان هذه الحملة تهدف الى ترويع المجموعات الضعيفة وتمنع التعايش السلمي للمجموعات الدينية المختلفة في بلد هو مهد للتنوع الديني والعرقي في العالم".

وكانت دور العبادة المسيحية قد تعرضت قبل ذلك لموجة تفجيرات مطلع العام ٢٠٠٦، راح ضحيتها العشرات من الضحايا، كما استهدفت كنائس في الموصل في عام ٢٠٠٤ بموجة من التفجيرات.

على الارجح

تعلموا من الزعيم

حسين رشيد

احتفل العراقيون امس بمرور خمسة عقود وعام على ثورة ١٤ تموز وزعيمها عبد الكريم قاسم ، فكان من بينهم ، شيوخ عاشروا الثورة ، ورجال ولدوا في عامها واخرون في عام اغتيالها ، وشباب سمعوا من ابائهم عن الثورة والزعيم وأطفال انصتوا لحكايات جداتهم عن ما اوجده الزعيم والثورة غنوا ورقصوا ومجدوا العراق والثورة وقادتها.

وكسائر الاعوام لم تخل هذه الذكرى من تباين الاراء بشانها بين من عدها انقلابا اوثورة لكن رغم كل اللغط والحديث واللف والدوران حولها ، ومحاولات التزييف والتحريف لحقائق وأهداف الثورة فقد ظلت خالدة بأعين وقلوب الكثير من العراقيين لما قدمت من إنجازات عجزت عنها حكومات متعاقبة منذ انقلاب ٨ شباط وحتى يومنا هذا.

ان ما يميز الثورة انها التصقت بحياة الشعب وخاصة الطبقات الفقيرة التي كانت تمثل نسبة عالية من البنية الاجتماعية العراقية فكان قانون الإصلاح ضربة قاسية للإقطاع ومن يقف خلفه ، كذلك قانون رقم ٨٠ الخاص بشركات النفط ، وقانون الأحوال الشخصية الذي اقتبست الكثير من الدول فقراته التشريعة ضمن قوانينها الخاصة لما كان يمثله من رفعة وسمو،هذه القوانين وغيرها لم يميز فيها الزعيم بين فئة وأخرى او دين وأخر او مذهب ومذهب فكان الكل مواطنين عراقيين ، يربطهم الانتماء الوطني للبلد من غير أية ميزة أخرى او تسمية يراد منها تصنيف وتفضيل جهة على أخرى مثلما كان سائدا في العهد الملكي فكان هناك تمييز مذهبي في التعيين مثل اختيار الضباط والقادة العسكريين ، كذلك القومية الكردية حرمت من الكثير من حقوقها ، وتهمة التبعية الإيرانية ظلت تلاحق الأكراد الفيلية ، كذلك الطعن بانتماء الكثير من اليساريين والتقدميين العراقيين والزج بهم في السجون والمعتقلات الملكية ، ألا أن المثير للجدل أن الكثير من هذه الأفعال والأعمال عادت تمارس في عهد سلطة البعث بعد أن اغتالت الحلم التموزي ببناء دولة المؤسسات.

ان نجاح الثورة كان يكمن في شموليتها وجمعها كل أطياف الشعب تحت خيمة العراق فالزعيم لم يعين اخا له او ابن عم او ابن خال او حتى أي احد من اقربائه او احتضانه حزبا او كتلة كان يبحث عن الكفاءة والنزاهة والمصداقية والإخلاص في العمل ، وربما يكون تشييد أول جامعة عراقية، في زمن الثورة وتعيين المرحوم العالم عبد الجبار عبد الله، عميدا لها خير دليل على ذلك اذ كان من الصابئة المندائيين، وهذا يدل على مدى انفتاح الزعيم.

فضلاً عن اهتمامه بالطبقات الفقيرة التي كانت تسكن الصرائف شرقي بغداد وانشاؤه (مدينة الثورة) التي لم يسمها باسمه مثلما فعل الآخرون ، عنايته بالجوانب الخدمية والإنشائية والعمرانية والاقتصادية والثقافية ففي عام الثورة الاول أسس جمع من كبار الأدباء في العراق اتحادهم العريق . رغم كل ما كان يحاك ضده وضد الثورة في دهاليز اجهزة مخابرات دول جارة وعربية ، إضافة الى ما صدر من تحريضات ضد مناصري الثورة ومؤيديها حتى وئدت بمؤامرة مكشوفة لكنها ظلت ثورة العراقيين في كل وقت وزمان لذا هي دعوة لكل القادة والساسيين الجدد أن ينهلوا من عبد الكريم قاسم كيف كان وكيف عاش وكيف خلده التاريخ ؟؟.

عراقيون يقاضون لندن على خلفية عدم حمايتهم

لندن / الوكالات

قرر أكثر من ٢٠ عراقيا عملوا سابقا مع القوات البريطانية في جنوب العراق مقاضاة الحكومة البريطانية على خلفية عدم حمايتهم من هجمات المسلحين.

ويقول هؤلاء العراقيون بحسب (بي بي سي) ومعظم عمل مترجما مع القوات البريطانية، إنه لم توفر لهم حماية كافية من هجمات الميليشيات الذين اتهموهم بالعمالة لصالح القوات الأجنبية. واضافوا أن لندن مدينة لهم بواجب العناية والرعاية، قائلين إنهم سيبدأون في اتخاذ الإجراءات القانونية في محاولة للحصول على التعويضات اللازمة من الحكومة البريطانية.

لكن الحكومة البريطانية تقول إنها ساعدت مئات العراقيين على الاستقرار في بريطانيا من خلال اعتماد مشروع إعانات مخصص لهؤلاء. وتضيف أيضا أن هناك "عدة آلاف" من العراقيين عملوا مع القوات البريطانية منذ عام ٢٠٠٣.

وقد أصبح بعض العراقيين الذين عملوا معها أهدافا لأفراد الميليشيات بعد اتهامهم بالعمالة.

ويقول جمال وهذا ليس اسمه الحقيقي إنه أدرك أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل مع البريطانيين بعد قتل أعز صديق له على يد مسلحين، مضيفا أن صديقه "تعرض لتعذيب قاس لا رحمة فيه ثم قتل ورميت جثته في مكان بعيد". وعمل جمال البالغ من العمر ٢٨ عاما مع الجيش البريطاني من آذار ٢٠٠٥ إلى كانون الأول ٢٠٠٥ لكنه الآن مضطر لان يعيش سرا في البصرة. ويضيف أن عائلته قلقة على نحو دائم بشأن مصيره "لقد أصبحت أشكل كابوسا بالنسبة إليهم، فكلما خرجت من البيت يستبد بهم التفكير. إن الخوف يجعلهم يتوقعون حدوث الأسوأ بالنسبة إلي". وتابع إن لا خيار له سوى اتخاذ إجراءات قانونية ضد الحكومة البريطانية التي يشعر أنها "خذلته"،

من جهته قرر جاسم، وهذا ليس اسمه الحقيقي أيضا، إيقاف عمله لصالح القوات البريطانية ونقل أسرته إلى سوريا بسبب التهديدات المجهولة المصدر بالقتل التي تلقاها على هاتفه المحمول. وجاء في إحدى الرسائل النصية "نعرف أين تعمل ونعرف أين تسكن ونعرف التاريخ الذي جئت فيه إلى القاعدة".

وكان المترجمان تقدما بطلبين بهدف المجيء للعيش في بريطانيا بموجب مشروع حكومي يهدف إلى مساعدة العراقيين الذين عملوا لصالح القوات البريطانية. لكن أيا منهما لم يخدم مدة ١٢ شهرا متواصلة في صفوف القوات البريطانية، ما أدى إلى رفض طلبهما. ومن المتوقع أن يقاضي أكثر من عشرين عراقيا بمن فيهم المترجمان المذكوران الحكومة البريطانية في بحر هذا الأسبوع.

وهناك ٢٥ دعوى قضائية في المجموع ومعظم أصحاب الدعاوي عملوا مترجمين في حين أن ثلاث دعاوي تتعلق بأرامل ثلاثة أزواج قتلوا على يد أفراد ميليشيات.

وكان رئيس الوزراء البريطاني، جوردن بروان، أعلن قبل سنتين عن برنامج حكومي لتقديم مساعدات لصالح العراقيين الذي قضوا مدة سنة في خدمة القوات البريطانية. وقد خير العراقيون الذي استوفوا الشروط المطلوبة بين تلقي مساعدات مالية أو الاستقرار في بريطانيا علما بأن الحكومة أوقفت العمل بالبرنامج في شهر أيار الماضي.

انقرة تجدد تعهداتها باطلاق كامل الحصص المائية

زيارة مرتقبة لوزير الخارجية التركي للحد من "النشاطات الارهابية"

بغداد / المدى

اتفق رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره التركي رجب طيب اردوغان خلال لقائهما في انقرة يوم الاثنين على قيام وزير الخارجية التركي احمد اوغلو بزيارة بغداد لبحث التعاون الامني، فيما تعهدت انقرة بالحصة المائية المتفق عليها بين العراق وسوريا وتركيا.

وافاد بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء، ان المالكي واردوغان اتفقا على قيام الوزير بزيارة بغداد قبل رمضان المقبل وبحثا تطوير العلاقات وتأكيد "التعاون في المجال الامني والتصدي للانشطة الارهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني". واستغرقت زيارة رئيس الوزراء يوما واحدا شارك خلاله في مؤتمر للتوقيع على اتفاقية تشييد خط انابيب الغاز "نابوكو" بين تركيا وبلغاريا والمجر ورومانيا والنمسا. وعبّر العراق عن الامل في الانضمام الى نابوكو بعد استكمال عمليات تطوير حقول انتاج الغاز. كما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن العراق أعد خطة لزيادة معدلات إنتاج النفط الخام لتصل إلى ستة ملايين برميل يوميا خلال السنوات الثلاث القادمة، ويتطلع إلى تصدير نفطه إلى أوربا عبر تركيا. وقال في كلمة ألقاها بانقرة، إن العراق بحاجة إلى الخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية وأن استكمال قانون الاستثمار سيفتح الباب أمام الجميع، مؤكدا أيضا قرب إقرار قانون النفط والغاز. ونقل البيان الحكومي عن اردوغان "التزام بلاده بالحصة المائية المتفق عليها بين العراق وسوريا وتركيا، معربا عن رغبته بزيارة العراق لاستكمال مباحثات اللجنة العليا المشتركة". وكانت وزارة الموارد المائية اعلنت اواخر الشهر الماضي ان تركيا زادت كميات المياه المتدفقة عبر نهر الفرات بمقدار خمسين بالمئة لتصل الى ٥٧٠ مترا مكعبا في الثانية. وكان وزير الموارد المائية جمال رشيد عبد اللطيف اعلن ان العراق يحتاج الى ٥٠٠ متر مكعب في الثانية كحد ادنى لتأمين زراعة ٥٠٪ من المساحات المخصصة لمحصول الارز وكذلك لاغراض الري والشرب.

ويبلغ معدل تدفق المياه في النهر فور دخوله الاراضي العراقية ٢٣٠ مترا مكعبا في الثانية قبل زيادته في ايار الماضي الى ٣٦٠ مترا مكعبا. كما طالبت بغداد بزيادة الكميات الى ٧٠٠ متر مكعب في الثانية. ويعقد وزراء المياه والري في سوريا والعراق وتركيا اجتماعات من وقت لاخر لبحث التعاون بين دولهم في هذا المجال.

اوضاع مأساوية لمتضرري انفجار تازة في مخيماتهم

كركوك/ المدى

طالبت العوائل التي تهدمت منازلها جراء الهجوم على منطقة تازة بكركوك نهاية الشهر الماضي، الحكومة بالالتفات إلى أوضاعها المأساوية داخل المخيمات.

ووصفت امرأة تعرض منزلها للهدم، وهي أم لطفلين أصيبا أيضا بالانفجار، الأوضاع التي تعيشها تلك العوائل داخل المخيمات بالمأساوية، في ظل انعدام وسائل العيش الأساسية كالحمامات والمرافق الصحية خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة. وأشارت المرأة بحسب "راديو سوا" أنها لا تمتلك ملابس أو أدوات للطبخ، إذ طمرت كل ممتلكاتها تحت أنقاض المنزل الذي دمره الانفجار.

وكانت شاحنة مفخخة قد انفجرت وسط حي سكني شعبي في المنطقة في الـ ٢٠ من شهر حزيران الماضي، ما أدى إلى استشهاد وإصابة أكثر من ٢٥٠ شخصا أغلبهم من الأطفال والنساء، فضلا عن تدمير عدد كبير من المنازل.

وقال مواطن آخر من أهالي المنطقة، وأصيب بجروح مع عدد من أفراد عائلته في الانفجار، إن "اللجنة المخصصة لإعمار تازة لم تتمكن لحد الآن من تقديم عمل يذكر، ولم ينفذ أي شيء على أرض الواقع. ما نسمعه فقط وعود لا تتعدى عن كونها حبرا على ورق ولم نستفد من تشكيل هذه اللجنة لغاية هذه اللحظة".

من جهته، أعرب استبرق يازار أوغلو نائب رئيس اتحاد طلبة وشباب التركمان في ناحية تازة وعضو لجنة إدارة المخيم عن استيائه من عدم استجابة لجنة إعمار تازة المشكلة من جانب مجلس الوزراء، للمقترحات المقدمة لحل مشكلة تلك العوائل وعدم إبدائها أي تعاون في هذا المجال، واضاف "حسب ما سمعنا، يوجد مخطط جاهز لدى شركة حمورابي، عبارة عن مجمع سكني مؤلف من ١٢٥ منزلا، لكننا لم نجد التعاون من قبل اللجنة التي لم توافق على المقترح بحجة أن تكاليف المشروع كبيرة". وأشار اوغلو إلى أن "حجم المساعدات والمعونات لا تتناسب وأعداد العوائل المتضررة"، مشيرا إلى أن "عدد المنازل التي تهدمت بفعل الانفجار بلغ ١٢٥ منزلا، بينما تعرض ٣٥٠ منزلا آخر لأضرار، وقد طالبنا الحكومة أن تخصص لهذه العوائل رواتب شهرية لحين إيجاد سكن ملائم لهم ليتمكنوا من العودة إلى أعمالهم وحياتهم الطبيعية".

١٣٠ الف جندي اميركي على الاراضي العراقية

بريطانيا تنهي نقل ٨٠٪ من معداتها استعداداً للانسحاب

تصاعد وتيرة انسحاب القوات الاجنبية

بغداد/ هشام الركابي

اعلنت القوات البريطانية اكمال نقل ٨٠ بالمائة من معداتها العسكرية من العراق الى بريطانيا، فيما اشارت مصادر اميركية ان ١٣٠ الف جندي اميركي لا يزالون على الارض في العراق.

واوضح مصدر عسكري بريطاني لـ(المدى) نقلا عن وزير الدفاع البريطاني بوب اينسورث ان انسحاب القوات البريطانية من العراق يتم بشكل منتظم. واضاف ان "في الـ ١٠٠ يوم الاولى فان وحدات قوات الدعم اللوجستي المشتركة، مدعومة بفريق مدني من وزارة الدفاع ووكالة الدعم والمشاركة قاموا بتحقيق نجاح هام، وانا على ثقة تامة بانهم سيستمرون بهذا النجاح لحين انهاء المهمة".

ويشار الى ان عدد القوات البريطانية كان قبل بدء انسحابها من البصرة قبل عدة اشهر يبلغ ٤٢٠٠ عسكري، ولم يبق منهم سوى مجموعة من الخبراء لتدريب القوات العراقية حسب البيانات البريطانية.

وفي سياق متصل اكد نائب القائد العام للفيلق الامريكي اللواء جون جونسون انسحاب جميع القوات الامريكية من المدن العراقية ووقف كافة العمليات العسكرية حسبما جاء في الإتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين. وقال في مؤتمر صحفي عقده الاثنين "إذا طلبت منا الحكومة العراقية المساعدة فلن نبخل بتقديمها إنطلاقاً من مبدأ الصداقة بين بلدين مستقلي القرار والسيادة"، واكد ان "الجيش الامريكي بكامل الجاهزية لمد يد العون للحكومة العراقية متى ما طلبت ذلك منا، لكن حتى الآن لم يحدث هذا".

وفي رد عن سؤال (المدى) بشأن عدد القوات التي ستنسحب تباعاً قال اللواء جونسون أنه وبحلول شهر آب ٢٠١٠ فإن عديد القوات المتبقية سيكون حوالي ٥٠ الف جندي قبل الانسحاب النهائي عند نهاية العام ٢٠١١، لافتا الى ان عدد القوات الأمريكية المتواجدة في العراق حاليا هو أكثر من ١٣٠ إلف جندي.

وبشأن دعم ومساعدة الحكومة العراقية لضبط تسلل الإرهابيين من الحدود، ذكر جونسون ان هذا الموضوع متوقف على الحكومة العراقية، فهي الوحيدة صاحبة القرار، وتابع "انه مازالت هناك تدخلات تمارسها تلك الدول من خلال تمويل وتهريب المسلحين إلى العراق وان القوات العراقية والأمريكية تعمل جنبا الى جنب على الحدود من اجل السيطرة على المنافذ الرئيسة للحد من دخول الأسلحة والارهابيين إلى العراق. وكرر القول أنه عند طلب المساعدة فلن نتردد بتقديمها "من دولة صديقة لدولة صديقة".

وبخصوص العمليات الإرهابية التي جرت مؤخراً وتحديدا بعد الإنسحاب من المدن، قال جونسون إن الإرهابيين هم في وضع حرج ويحاولون عبثاً وبشتى الطرق إستمالة الشارع العراقي، ولكن يقظة المواطنين وجهوزية قوات الأمن العراقية تقف للمجموعات الإرهابية بالمرصاد، وشيئاً فشيئاً تعمل على إحباط مخططاتهم الإجرامية، أما بالنسبة للنشاطات الإرهابية الحالية، فاوضح ان هذه الاعمال ليست سوى اعمال إجرامية وليست مبنية على اسس إثنية أو طائفية.

وتابع انه سعيد بانسحاب القوات الأمريكية وملء الفراغ من قبل نظيرتها العراقية وان هناك ثقة كبيرة في تلك القوات لحفظ الأمن وانها تستطيع تحمل المسؤولية، لما حققته من انجازات وامتلاكها تسليحاً جيداً يؤهلها لمسك زمام الأمور، واشار الى ان هناك مهمة غير سهلة تنتظر القوات العراقية، لان أعداء العراق يحاولون زعزعة الأمن وخلق الفوضى، بحسب تعبيره. ولفت الى ان تقرير مصير الشعب العراقي اصبح بايدي الحكومة والشعب وان هذا يعود بصورة مباشرة الى كيفية العمل بطريقة صحيحة للقضاء على كل مظاهر العنف.

وذكر أن هناك مسائل متعلقة بين الجانبين العراقي والأميركي، وفي الأيام القليلة القادمة سوف تحل، وان أهم ما تم الاتفاق عليه هو تسليم ملف المعتقلين لدى القوات الأميركية إلى الجانب العراقي من اجل الاطلاع على قضاياهم وحسم المواضيع المتعلقة، وان من بين الملفات التي يجري التشاور حولها هي الآليات والمعدات التي يصعب على القوات الأميركية نقلها، وهل ستعطى كهدية إلى القوات العراقية أم انها ستباع أن رأت الحكومة العراقية أنها بحاجة اليها.